التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية في الجزائر
في ظل ارتفاع الأسعار العالمية

د./ خضراوي ساسية*

Abstract:

La mono-exportation basée sur le secteur des hydrocarbures nécessite l'activation d'autres secteurs particulièrement le secteur agricole. Ce secteur prometteur de développement économique et moteur d'activation des ressources économique inactive, doit nécessairement utiliser des méthodes plus compétitives, afin de diminuer la dépendance alimentaire, et participer au financement grâce à la devise qu'il peut dégager. Le changement international, les crises économique et financière mondial actuelle et leurs répercutions sur l'économie algérienne, à l'égare des pays en vois de développement, et le manque des produits de première nécessité, méritent de notre part une attention particulière au développement du commerce extérieur des produits agricoles.

Les mots clés: Commerce extérieur, Produits agricoles, Prix, Nourriture.

ملخص:

إن أحادية الاعتماد في التصدير على قطاع المحروقات القابل للنضوب في فترة ما، تستدعي تنشيط تجارة منتجات فروع النشاطات الأخرى خاصة الإنتاج الفلاحي، باعتباره قطاعا ضروريا للتنمية الاقتصادية، ودافعا إلى تشغيل الموارد الاقتصادية العاطلة بأسلوب أكثر كفاءة، لتقلل بذلك من التبعية الغذائية، كما تساهم في عملية التمويل بما توفره من عملات أجنبية. وفي ظل المتغيرات الدولية والأزمات الاقتصادية والمالية الراهنة وما تعكسه من آثار اقتصادية، وعجز في تامين الحاجات الضرورية خاصة الغذاء في الجزائرية، على غرار البلدان النامية، يصبح تطوير التجارة الخارجية للحاصلات الفلاحية مسالة ملحة تستوجب الاهتمام.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، المنتجات الفلاحية، الاسعار، الغذاء.

* أستاذ محاضرة (أ) – جامعة سعد دحلب البليدة

مقدمة:

تعتبر الفلاحية فى كثير من الدول النامية مصدرا رئيسيا لمعيشة السكان ومصدرا للحصول على العملة الصعبة لتغطية بقية احتياجاتهم من الدول الأخرى من خلال تصدير المنتجات الفلاحية. والجزائر باعتبارها بلد يعتمد فى صادراته على المحروقات بالدرجة الأولى وبنسبة تتراوح ما بين 95 و98,5% من مجمل صادراتها، ويعتبر ضعف مساهمة المصادر الأخرى فى تحصيل العملة الصعبة خللا هيكليا فى بنية التجارة الخارجية الجزائرية التى تتعرض لهزات تضر بكامل الاقتصاد الجزائرى بسبب التغيرات التى تطرأ على البيئة العالمية لتجارة المنتجات الفلاحية، بما فى ذلك التغيرات المترتبة على اتفاقية الزراعة التى عقدتها منظمة التجارة العالمية والتى تعطى فرصا لجميع البلدان للاستفادة من النظام التجارى القائم على مزيد من المنافسة والإنصاف.

إن تحديات البلدان النامية، ومنها الجزائر كبيرة وصعبة، مما يقلل من الاستفادة من تلك الفرص بسبب خصائص اقتصادياتها المتخلفة بصفة عامة، تجعلها تواجه مشكلة عدم قدرتها على المنافسة فى الأسواق العالمية للمنتجات الفلاحية أو بأسلوب آخر تواجه تحدى كيفية بلوغ المستوى الذى يمكنها من المنافسة والمحافظة على هذا المستوى اللازم لذلك، وتعرضها لظروف إنتاجية وبيئية غير مواتية، تترتب عنها تكاليف إضافية، ويقلل من توجيه الموارد نحو الأنشطة الإنتاجية وارباك الاقتصاد بكامله.

نحاول فى هذه الورقة البحثية معالجة إشكاليه **ما مدى تأثير ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية العالية على المجموعات الدولية التى تنتسب الجزائر إليها؟ وما هو مستوى تطور تجارة المنتجات الفلاحية ومكانتها من التجارة الخارجية فى الجزائر؟**

1) أثار ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الفلاحية على مختلف الدول:

منذ الحرب العالمية الثانية، عرفت التجارة الدولية للمواد الفلاحية نموا أسرع من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فيما عدى بعض السنوات كاستثناء. فقد شهدت فترة السبعينيات من القرن الماضي زيادة كبيرة في معدلات نمو التجارة العالمية، لتعرف بعد ذلك تطورات متأرجحة، فمثلا خلال الفترة 80–1999 كان معدل نمو الصادرات العالمية من السلع الغذائية يقدر بـ 4% سنويا في المتوسط في حين بلغ هذا المعدل بالنسبة للمواد الخام نحو 3,1% سنويا، وقد أدت التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي إلى ارتفاع أسعار المواد الفلاحية، بسبب الأزمة المالية العالمية، وأثرت بشكل خطير على دول المجتمع الدولي بأسره[1].

1–1) اثر ارتفاع أسعار السلع الفلاحية على الدول النامية:

أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي إلى زيادة كبيرة في عدد الأشخاص المتضررين من الفقر وسوء التغذية في الدول النامية، خاصة في البلدان الأقل نمواً، مما جعل الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإمدادات الغذائية مسألة ملحة للمجتمع الدولي بأسره. واستلزمت هذه الظاهرة زيادة الإنتاج والقدرة الإنتاجية في الزراعة، فضلاً عن زيادة موارد الدخل[2].

جدول (1) التطورات في الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في العالم خلال الفترة 2007–2012

السنوات	الرقم القياسي لأسعار الغذاء
2007:	154,0
2008:	164,5
2009:	134,9
2010:	158,1
2011:	204,5
2012:	204,0
معدل التغير بين 2010 و2011 (%)	29,3
معدل التغير بين 2011 و2012 (%)	0,2

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012،
http://www.fao.org/knowledge/ar

من خلال أثار العولمة المتسارعة وأثار ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية في منتصف سنة 2010 المخاوف بشأن تكرار أزمة الغذاء التي سادت خلال سنتي 2007–2008. وقد أدت صدمة ارتفاع أسعار الغذاء خلال سنتي 2010–2011 إلى وقوع حالات جوع وفقر مدقع[3]، وهبوط 68 مليون من مستهلكي المواد الغذائية أدنى خط الفقر، بينما تمكن 24 مليون مزارع صغير من الهروب من الفقر نتيجة لارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية. وتشعر الدول العربية بالقلق الشديد نتيجة لاعتمادها إلى حد كبري على أسواق السلع

الدولية للحبوب، وخاصة القمح، وتشير الإحصاءات الدولية إلى استمرار اتجاه أسعار معظم السلع الغذائية نحو التصاعد على المستويين العربي والعالمي، فقد تأثرت أسعار السلع الغذائية بالدول العربية بالزيادات التي شاهدتها الأسعار العالمية سنة 2011، فعلى المستوى العالمي ارتفع الرقم القياسي لأسعار الغذاء محققا رقما قياسيا قدر بنحو 204,5% بزيادة قدرت بنحو 29,3% مقارنة بسنة 2010، واستمر هذا الارتفاع في النصف الأول من سنة 2012، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول (2) الأرقام القياسية لأسعار بعض السلع الغذائية في العالم

السلع الغذائية	2009	2010	2011
الحبوب	149	156	222
الزيوت النباتية	129	165	240
السكر	221	258	255
اللحوم	114	130	147
الألبان	121	171	201

سنة الأساس: 2002-2004=100

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012،

http://www.fao.org/knowledge/ar

وقد شهدت الأشهر الـ 6 الأخيرة من سنة 2011 استمرار الزيادات في الأسعار العالمية للقمح والذرة والسكر وزيوت الطعام، مع ارتفاع أقل نسبيا لأسعار الأرز، وقد أسهمت هذه الزيادات في أسعار الذرة والسكر والزيوت في رفع تكلفة العديد من أنواع المواد الغذائية الأخرى. وفي سنة 2008 بلغت أسعار الأغذية الأساسية في الأسواق الدولية اعلى مستويات لها في غضون 30 سنة وفي سنتي 2007-2008 أدى ارتفاع أسعار الأغذية بصفة رئيسية إلى دفع عدد إضافي من البشر يبلغ 115 مليون إلى الجوع المزمن[4]. وقد ساهمت عوامل كثيرة في الزيادات الهائلة في أسعار الأغذية العالمية ولكن الطلبات الجديدة على الوقود الحيوي وأسعار النفط القياسية كانت هي القوى المحركة الرئيسية التي أنهت حسب المحللين الاقتصاديين الاتجاه الهبوطي في الأسعار الحقيقية للسلع الغذائية.

لقد اتضح أن ارتفاع أسعار المنتجات لم يشكل فرصة بالنسبة للفلاحين في البلدان النامية، فهم لم يغتنموا تلك الفرصة ليستثمروا ويزيدوا في إنتاجهم وانتاجيتهم وذلك لأنهم لم يستفيد من ارتفاع الأسعار التي يرى بعض الخبراء الاقتصاديين أنها تدوم فترة اقل مقارنة بالأسعار المنخفضة التي تستمر فترة أطول، كما أن حصولهم على المدخلات بأسعار معقولة كان محدودا، فقد ارتفعت أسعار الأسمدة والعلف الحيواني وغيرها من مستلزمات الفلاحة، بسرعة اكبر من سرعة ارتفاع أسعار المنتجين. كذلك التكنولوجيا المتاحة لهم غير كافية فهي في اغلبها بدائية، مع نقص الإلمام بالتقنيات الزراعية الحديثة، ومحدودية الحصول على الائتمان وامكانيات الري وسوء الطرق ومرافق التخزين زيادة عن الافتقار إلى البنى الأساسية الريفية والمؤسسات الضرورية، في حين أن بعض الاستجابات على صعيد السياسات (مثل ضوابط الأسعار والتخفيضات الجمركية) قللت من الحوافز وكذلك تدنى حصة الفلاحة في المعونة الإنمائية وتدنى الأموال المخصصة للبحوث والتطوير.

وهذه الأمور كلها أدت إلى الافتقار إلى الاستثمار بسبب انخفاض الإنتاجية، ومنه إلى الحد من المشاركة في الأسواق. هذه الدوائر المغلقة التي جعلت صغار المنتجين محاصرين بالفقر وأدت إلى اعتماد بلدان نامية كثيرة اعتمادا شديدا على المنتجات الفلاحية المستوردة.وبالتالي كانت أكثر عرضة لارتفاعات الأسعار. وما يمكن ملاحظته هو أن معدل الزيادة في أسعار المنتجات الفلاحية (بالقيمة الاسمية) كان متباينا، تباينا كبيرا من سلعة إلى أخرى. فقد زادت على وجه الخصوص الأسعار الدولية للسلع الأساسية، كالحبوب والبذور الزيتية ومنتجات الألبان، زيادة اكبر بكثير من زيادة أسعار المنتجات الاستوائية (كالبن، الكاكاو، المواد الخام، القطن، المطاط)، ولكن زيادة إيرادات صادرات هذه البلدان أبطا من تزايد تكلفة وارداتها الغذائية، وفرض ذلك مشكلة عجز ميزان المدفوعات لكثير من البلدان النامية.

وتعزى أسباب زيادة الأسعار إلى نقص الإنتاج وانخفاض مستويات المخزون، وقد عززت أسعار النفط والشواغل البيئية الاهتمام بمصادر الطاقة البديلة والتدابير على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية، وشجع الاتحاد الأوربي التوسع في إنتاج الوقود الحيوي، والطلب على الوقود الحيوي (الايثانول)، وتزايد الدخل بسبب سرعة النمو الاقتصادي في البلدان الناشئة ذات التعداد السكاني الكبير مثل الصين والهند خاصة الإنتاج الحيواني مما اوجد طلبا متزايدا على الحبوب والبذور الزيتية كعلف، وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، والمضاربة إي تدفق أموال المضاربة إلى أسواق العقود الآجلة للسلع الزراعية نتيجة لتسبب الاتجاه الهبوطي المالي العالمي في ضعف أسواق السندات والأسهم العادية بدرجة اكبر. وأدى التخوف من استمرار الزيادات في الأسعار إلى التحول بتقييدات الصادرات.

1-2) اثر ارتفاع اسعار السلع الفلاحية على دول منظمة المؤتمر الإسلامي:

لم تستثنى ظاهرة تأثير ارتفاع أسعار المواد الفلاحية الغذائية والطاقة على تخفيض مستوى المعيشة، والنمو الاقتصادي، مجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي واستلزمت هذه الظاهرة تباحث مسالة زيادة الإنتاج والقدرة الإنتاجية في الزراعة، فضلا عن زيادة موارد دخل سكان المناطق الريفية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، إذ يسجل من أصل 56 بلد عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي توفرت بيانات عنها، أن 15 بلداً فقط حقق فائضاً في المواد الغذائية، بينما يعاني 41 بلد منها من العجز في المواد الغذائية.

وكان متوسط مؤشر الإنتاج الزراعي في نحو 27 دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي أقل من المتوسط العالمي، مما جعل الواردات الغذائية في منظمة المؤتمر الإسلامي سنة 2007 تبلغ 96,7 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 10,8% من واردات العالم. وأظهرت الإحصائيات أيضا زيادة قدرها 20 مليار دولار في العجز الغذائي في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي سنة 2008. وقد اعتبر انخفاض القدرة الإنتاجية وتدنيها في بعض الأوقات، في قطاع الزراعة في البلدان النامية، بما في ذلك بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، واحداً من الأسباب الرئيسية لازمة الغذاء الأخيرة، التي استأثرت باهتمام عالمي سنة 2008، ويبين ذلك أهمية الزراعة بصفتها مصدراً رئيسيا للغذاء للسكان المتزايدة أعدادهم، سبيلا وحيدا لتحقيق الأمن الغذائي.

من أجل تعزيز النمو المستدام والتنمية والتخفيف من حدة الفقر، وجب التفكير في معالجة المعوقات العامة التي تعترض الزراعة والأمن الغذائي. ويلاحظ أن معظم أقل البلدان نمواً في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي تشكل ثلث عضوية المنظمة، تقع في افر يقيا جنوب الصحراء إضافة إلى بلدان آسيوية مثل أفغانستان وبنغلادش واليمن، تعاني من عدم وجود البنية التحتية الأساسية، وانخفاض مستوى القدرة الإنتاجية الزراعية، وصعوبة حصول الفقراء على المعدات المبتكرة والتكنولوجيا الزراعية فضلا عن عدم وجود القدرات المحلية. ومع ذلك، تواجه البلدان متوسطة الدخل في منظمة المؤتمر الإسلامي بعض العوائق التي نتجت عن معاناة بلدان الشرق الأدنى وشمال إفريقيا في منظمة المؤتمر الإسلامي من شح مزمن في المياه. حيث يبلغ متوسط توفر المياه للشخص الواحد نحو 1570 متر مكعب سنويا مقارنة مع المتوسط الذي يقدر بـ 7000 في جميع أنحاء العالم سنة 2010. ويتوقع أن ينخفض هذا الرقم الضعيف جداً إلى النصف بحلول عام 2050 [5].

يلاحظ أن الإستراتيجية التي تتسم بأكبر قدر من المصداقية للتصدي للعوائق في المجموعة الأولى من أقل البلدان نموا هي منظمة إقليمية مثل منظمة المؤتمر الإسلامي يمكن أن تستخدم نفوذها لتامين الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير التكنولوجيا المناسبة لهذه البلدان، مع تطوير بناها التحتية واللوجيستية في المناطق الريفية. أما الفئة الثانية من البلدان في المناطق التي تفتقر إلى المياه فهي تحتاج إلى تحسين طرق لتقاسم المياه عبر الحدود مع وضع خطط للتجارة الحرة مع البلدان التي لديها الإمكانيات الزراعية التي أثبتت جدواها. ويعد الاستخدام المعقول للإطار الإقليمي الذي وفرته منظمة المؤتمر الإسلامي عاملا في الجهود الحالية التي تبذلها الأمانة العامة لتركيز والاهتمام على الأمن الغذائي باعتباره وسيلة موثوق بها لمعالجة الجوع والفقر المتفشي في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وتحاول دول منظمة المؤتمر الإسلامي إيجاد حلول لهذه الوضعية من خلال عقد المؤتمرات والندوات والورش في ما بينها من جهة وبين منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن لتعزيز الأمن الغذائي. وتحقيقا لهذه الغاية، تم تشكيل فريق عمل ضم ممثلين عن هذه المؤسسات الثلاثة ومكتب تنسيق المنظمة من أجل وضع برامج للأمن الغذائي وتوصية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بها، وتوحيد جهودها لتنفيذها. التنمية الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"ومن أجل تعزيز التعاون بين الشركاء لتحقيق أهداف تعزيز الأمن الغذائي وبناء شراكات متعددة بين الأطراف المعنية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

1-3) اثر ارتفاع اسعار السلع الفلاحية على الدول العربية:

تأثرت إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية في الدول العربية ومنها الجزائر بما شاهدته تجارة السلع الزراعية العالمية في السنوات الأخيرة من تقلبات نتيجة لاستمرار تقلبات وارتفاع أسعار الغذاء الرئيسية في الأسواق العالمية. وقد ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة 15% في الفترة ما بين أكتوبر 2010 وجانفي 2011 وفقا لمؤشر البنك العالمي لأسعار الغذاء.

جدول (3) نسبة قيمة الواردات من إجمالى قيمة التجارة الخارجية (مجموعة الحبوب الرئيسية) فى الوطن العربى بـ %

المجموعة السلعية	2009	2010	2011*
مجموعة الحبوب	29,8	30,8	33,4
القمح والدقيق	14,2	14,3	14,9
الذرة الشامية	5,3	5,9	5,7
الأرز	7,1	6,9	6,1
الشعير	3,1	3,6	3,7

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012،

http://www.aoad.org/publications.htm

تأثرت الدول العربية، والتى تعتبر فى معظمها دول مستوردة للغذاء، بمجمل هذه الأوضاع حيث شهدت تجارتها من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2009–2011 وقد ارتفع إجمالى قيمة التجارة الخارجية بين سنتى 2009 و2010 من نحو 58,4 مليار دولار إلى نحو 66 مليار دولار وبنسبة 12,7%. كما ارتفع بين سنتى 2010 و2011 بنحو 4,8%.

وارتفع إجمالى قيمة الواردات من مجموعات سلع الغذاء الرئيسية بنى سنتى 2010 و2011 بنسبة 3,8%، فى حين ارتفع إجمالى قيمة الصادرات من مجموعات تلك السلع بنسبة أعلى قدرت بنحو 8,5%، وبلغت نسبة قيمة الصادرات العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية من إجمالى قيمة التجارة الخارجية نحو 32,0% سنة 2011 مقارنة بنحو 22,0% سنة 2009 و22,3% سنة 2010، وبذلك بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات نحو 30% سنة 2011 مقارنة بنحو 27,7% سنة 2010، الأمر الذى يشير إلى التحسن النسبى فى نسبة تغطية الصادرات للواردات ومن ثم فى أداء قطاع التجارة الخارجية.

وشكلت قيمة واردات الوطن العربى من مجموعة الحبوب الرئيسية نحو 33,4% من إجمالى قيمة تجارة السلع الغذائية الرئيسية قيمة الصادرات والواردات) لسنة 2011 ممقابل 30,8% لسنة 2010، و29,8% لسنة 2009 هو ما يشير إلى استمرار ارتفاع قيمة الواردات خلال الفترة 2009–2011 على الرغم من انخفاض الكميات المستوردة سنة 2011 بنسبة 6,3% عما كانت عليه سنة 2010، الأمر الذى يعكس أثر ارتفاع الأسعار (كمية أقل بقيمة اكبر).

على المستوى السلعى، استمر ارتفاع نسبة قيمة الواردات من إجمالى قيمة التجارة الخارجية لمجموعة الحبوب الرئيسية خلال الفترة 2009–2011، فيما عدا سلعتى الأرز والذرة الشامية مما انعكس على استمرار فاتورة استيراد الغذاء للدول العربية بالارتفاع. وتراجعت أواستقرت نسبة قيمة الواردات من إجمالى قيمة التجارة الخارجية لمجموعة سلع الغذاء الرئيسية الأخرى، فيما عدا سلعتى السكر (المكرر) والألبان ومنتجاتها، مما يشير إلى التحسن الملحوظ فى قيمة الصادرات العربية من تلك السلع خلال الفترة 2009–2011، ومن ثم تحسن نسبة تغطية الصادرات للواردات.

جدول رقم (4) نسبة قيمة واردات بعض السلع الغذائية من إجمالي قيمة التجارة الخارجية في الوطن العربي بـ %

المجموعة السلعية	2009	2010	2011*
البطاطس	0,8	0,7	0,7
البقوليات	1,6	1,5	1,4
الخضر	2,5	2,7	2,1
الفاكهة	4,8	5,1	3,9
السكر مكرر	6,5	6,1	6,4
الزيوت النباتية	9,8	9,8	9,0
مجموعة اللحوم	9,6	9,6	8,3
لحوم حمراء	4,8	5,1	4,4
لحوم بيضاء	4,6	4,6	3,9
الأسماك	2,5	2,3	2,2
البيض	0,6	0,5	0,6
الألبان ومنتجاتها	9,4	8,4	9,0

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012،
http://www.aoad.org/publications.htm

أما بالنسبة مجموع صادرات السلع الغذائية فقد بلغت نحو 20% من إجمالي قيمة الصادرات والواردات في سنتي 2009–2010 مقارنة بنحو 18,5% سنة 2008 [6]. وقد بلغت تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات بنحو 25,3 سنة 2010 بينما كانت نحو 25,7 سنة 2009.

2) تطور التجارة الخارجية الزراعية في الجزائر:

يستخدم مصطلح "الزراعة" مرادف لمصطلح "الفلاحة" رغم وجود اختلاف كبير من حيث المعنى باعتبار أن الزراعة تدل على المنتجات النباتية وحين تضاف لها المنتجات الحيوانية يكونان قطاع الفلاحة، واستخدم مصطلح "الزراعة" في الجزائر لتعبر عن القطاع الفلاحي، وليس هذا فقط ما يصعب على المحلل الاقتصادي إجراء الدراسات والمقارنات بين فترة وأخرى بل أيضا بسبب التغيير من ضم لفرع الصيد البحري إلى الفلاحة أحيانا وفصله أحيانا أخرى، إذ كان يمثل قطاعا بمفردة، ولهذه الأسباب أو لغيرها لا يمكن للحسابات أن تكون معبرة ودقيقة، وقد استخدمت هنا الزراعة كمرادف للفلاحة.
وتعتبر الفلاحة في كثير من الدول النامية مصدرا رئيسيا لمعيشة السكان ومصدرا للحصول على العملة الصعبة لتغطية بقية احتياجاتهم من الدول الأخرى خاصة المتقدمة من خلال تصدير المنتجات الزراعية، وتكتسي الفلاحة أهمية كبيرة في التنمية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو غيرها، لكن مساهمتها الفعلية تبقى متواضعة نظرا لعدة اعتبارات بعضها موضوعية، وبعضها الآخر غير ذلك[7].

منذ سنوات، يعاني الاستثمار الفلاحي في الجزائر ركودا كبير نتيجة المشاكل والمصاعب الهيكلية المختلفة والمناخية أحيانا التي تواجهه. ورغم الإصلاحات، ظل هذا الاستثمار عرضة لجملة من المشاكل التي أثرت سلبا على الإنتاج والمردودية الفعلية. لكن نتيجة لاعتماد البلاد في صادراتها على المحروقات بالدرجة الأولى بنسبة تتراوح ما بين 95 و98,5% من مجمل صادراتها، كان له أثر سلبي، وأحدث خللا هيكليا في بنية التجارة الخارجية الجزائرية[8]. وبالرغم من كل هذا، كان وما يزال الاهتمام والعمل على تحقيق الاستثمار الفلاحي والامن الغذائي[9].

2-1) الوزن النسبي للزراعة الجزائرية في التجارة الخارجية:

من السهل إصدار حكم على الأهمية النسبية لمساهمة الزراعة في التجارة الخارجية، إذ تشكل الصادرات خارج المحروقات نسبة ضعيفة جدا من مجمل الصادرات التي لا تتجاوز في أحسن أحوالها 2% ومنه وباعتبار أن الصادرات خارج المحروقات تتضمن منتجات باقي القطاعات الأخرى.

من المنطقي، أن تكون حصة الزراعة ضعيفة جدا. في المقابل تمثل الواردات الزراعية نسبة معتبرة من مجمل الواردات وتؤكد المؤشرات هذه الحقائق والتي تعطي توضيحات أكثر عمقا لوضعية الزراعة الجزائرية. ونحاول توضيح وضعية الميزان التجاري وتطور التجارة الزراعية الخارجية الجزائرية ونسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية، ويوضح ذالك بيانات الجدولين التاليين:

الجدول (5): الميزان التجاري الكلي والزراعي للفترة 1989-2004

الوحدة: مليون دولار

السنة	1991-1989	2001-1999	2002	2003	2004
الميزان التجاري: مجموع السلع الزراعية	2647,1-	2552,9-	2995,7-	3006,8-	3995,1-
مجموع التجارة	3146,2	8300,3	6451,4	12297,0	1410,0
الواردات: مجموع التجارة	8925,5	9420,4	11968,6	12400,0	18200,0
مجموع السلع الزراعية	2693,4	2581,9	3036,0	3061,9	4050,1
الصادرات: مجموع التجارة	12071,7	17720,7	18420,0	24697,0	32300,0
مجموع السلع الزراعية	46,3	29,0	40,2	54,8	55,0
تغطية الواردات بالصادرات الزراعية %	1,7	1,1	1,3	1,8	1,4

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة *http://www.faostal>Banque Mondiale*

الجدول (6): الميزان التجاري الكلي والزراعي للفترة 2005-2008

الوحدة: مليون دينار

السنة	2005	2006	2007	2008
الميزان التجاري: مجموع السلع الزراعية	-155685,4	-153088,2	-186436,1	-325705,1
مجموع التجارة	1927903,5	2420460,1	2297334,0	2522986,3
الواردات : مجموع التجارة	1493644,8	1558540,8	1916829,1	2572033,4
مجموع السلع الزراعية	158011,3	155563,2	189312,8	328326,5
الصادرات: مجموع التجارة	3421548,3	3979000,9	4214163,1	5095019,7
مجموع السلع الزراعية	2325,9	2475,0	2876,7	2621,4
نسبة تغطية الواردات بالصادرات الزراعية	1,47	1,59	1,52	0,78

المصدر: إحصائيات المديرية العامة للجمارك 2011.

من الجدولين السابقين نرصد الملاحظات التالية:
بالنسبة للفترة 1989-2004 نلاحظ أن السلع الزراعية سجلت عجزا مستمرا ماعدا للفترة 1999-2001 حيث سجلت تراجعا مقارنة بالفترة 1989-1991 وذلك بمعدل 3,5% بينما سجلت سنة 2002 زيادة في العجز مقارنة بالفترة السابقة بينما سجلت سنة 2002 زيادة في العجز مقارنة بالفترة السابقة بنحو 16% ويستمر العجز في الارتفاع ليسجل سنة 2004 ارتفاعا أكثر حده قدر بحوالي 33% وهذا الاستمرار في العجز سببه الزيادة المستمرة والارتفاع النسبي اللذين عرفتهما الواردات الزراعية للفترة نفسها، حيث بلغ معدل نمو الواردات الزراعية نحو 17,6% سنة 2002 مقارنة بالفترة السابقة، بينما سجل سنة 2004 ارتفاعا معتبرا في معدل نمو الواردات الزراعية قدر بحوالي 32,3%. وفي المقابل، لم تعرف الصادرات الزراعية نموا متوازنا مع ذلك الذي عرفتها لواردات في الفترة نفسها، بل عرفت تذبذبا بين الارتفاع النسبي والانخفاض، إذ سجلت الفترة 2001-2009 انخفاضا في معدل نمو الصادرات قدر بنحو 37,4% كما سجلت للفترة نفسها انخفاضا قدره 4,1%، غير أن سنة 2002 عرفت معدلا مرتفعا نسبيا مقارنة مع سنة التي سبقتها، وذلك بتسجيله نسبة 38,6% وانخفض قليلا سنة 2003 إلى 36,3%، بينما لم تسجل سنة 2004 سوى زيادة طفيفة قدرت بنحو 0,4%.
كما تشير بيانات الجدول (5) إلى أن تغطية الصادرات للواردات الزراعية تمثل نسبة ضئيلة جدا، حيث بلغت في أحسن الأحوال 1,8%، وذلك سنة 2003 مما يعني أن الواردات الزراعية تستحوذ على حصة الأسد من العوائد المتأتية من المحروقات. أما بالنسبة للفترة 2005-2008 فان الميزان التجاري الزراعي يسجل عجزا مستمرا كذلك وبمعدلات مرتفعة باستثناء سنة 2006 حيث تراجع العجز بمعدل 1,66% ليزداد العجز سنة 2007 بمعدل 21,8% ثم يزداد سنة 2008 بمعدل 74,7%. وعليه، فان ارتفاع قيمة صادرات المحروقات يخفي التغير في نسبة صادرات القطاع الفلاحي والصيد البحري التي لا تمثل سوى 0,1% من مجمل الصادرات الجزائرية منذ سنة 2000 إلى حد الآن.

2-2) تجارة المنتجات الفلاحية الجزائرية مع المنطقة العربية الحرة:

سادت فكرة معالجة القصور في التجارة البينية للدول العربية من خلال إحلال الواردات الزراعية للأقطار العربية محل مثيلتها غير العربية واستخدام الإمكانيات المؤدية إلى تطور هذه التجارة ونموها من خلال توسيع السعات السوقية، بحيث يمكن استيعاب كميات اكبر من المجموعات المحصولية من خلال إعادة النظر في التركيب المحصولي العربي والإمكانيات التسويقية، وتسهيل الإجراءات الاقتصادية للتجارة البينية، وبالضبط الجانب المتعلق بالسياسات السعرية ذلك أن التركيب الجغرافي للتجارة البينية يشير إلى أن الأقطار العربية الأقل نموا، تجعلها تواجه مشكلة عدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية أوبأسلوب آخر تواجه تحدى كيفية بلوغ المستوى الذي يمكنها من المنافسة والمحافظة على هذا المستوى، وتعرضها للكوارث الطبيعية تترتب عنها تكاليف إضافية، ويقلل من توجيه الموارد نحو الأنشطة الإنتاجية وارباك الاقتصاد بكامله.
كما أن الجزائر مطالبة بتعزيز التجارة الخارجية بتنويع بنية صادراتها وفق مقتضيات مساعيها للاندماج في الاقتصاد العالمي[10] لانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، وابرامها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي منذ 2005 وكذلك دخولها منطقة التجارة العربية الحرة سنة 2009 بصفة رسمية، والاستعداد لتنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة المزمع تحقيقها في أفق 2020 في قمة الكويت (القمة الاقتصادية والاجتماعية التنموية، جانفي 2009[11].
وتتلخص الأهداف المتوخاة من انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الحرة، في تنويع ممولي الجزائر من السلع، وولوج المنتج الوطني السوق العربية، والرفع من فاتورة التصدير خارج المحروقات وتشجيع الاستثمارات المباشرة الخارجية والشراكة وتدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية، ومن جملة المزايا التي تنجر عن هذا الانضمام فتح أسواق جديدة للمنتج الجزائري، وضمان استقرار الأسعار ووفرة المنتج، وهي مزايا ترافقهما موضوعات سلبية سيتم تداركها، تتمثل في خسائر جبائية للدولة وتأثر المؤسسات الاقتصادية الجزائرية غير المؤهلة بتبعات تدفق السلع.
إن انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الحرة الذي يندرج في إطار اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية يعفي السلع العربية ذات المنشأ والمصدر العربي والمتبادلة بين الدول الأعضاء، من كل الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، ولحماية المنتج الوطني تم وضع ميكانزمات وآليات قانونية وتقنية لحماية المؤسسات الجزائرية والمنتج الوطني، منها اللجنة التقنية المنصبة على مستوى الغرفة التجارية الجزائرية للتجارة والصناعة، التي تضطلع بالموضوع، وبمهمة المتابعة والتقييم، ودراسة انشغالات المتعاملين الجزائريين، وتكليف المتعاملين بمهمة الكشف والتبليغ عن حالات الغش التي يتعرض لها المتعامل الاقتصادي، والممارسات غير القانونية التي قد تصدر عن أي متعامل عربي.

⊕ الصادرات الجزائرية اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر:

لم تحقق الجزائر في ظل الاتجاهات التكاملية للاقتصاديات العربية، سواء في شكل اتفاقيات اقتصادية من خلال المنظمات العربية، سوى قدر ضئيل من التبادل التجاري مقارنة بالأهمية النسبية للتبادل التجاري الجزائري مع العالم الخارجي، إذ تتشارك مع معظم الدول العربية في هذه الخاصية. وتتصف الدول العربية مجتمعة بالنمو المتزايد للواردات الزراعية حيث بلغ أدناها 9,7 مليار دولار سنة 1977 وأقصاها نحو أكثر من 25 مليار دولار سنة 1988. والجزائر لوحدها سنة 2008، كانت تتصدر الدول العربية بقيمة واردات فلاحية تتجاوز 25 مليار دولار.

ونظرا لضعف التجارة البينية العربية العائد لتشابه مستويات شروط الإنتاج الفلاحي من حيث الفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية وغيره من العوامل التي تشترك فيها مع الدول النامية، فان صادرات الجزائر من المنتجات الفلاحية نحو المنطقة العربية للتبادل الحر ضعيفة جدا ومحدودة[12].

تحتل المنتجات الفلاحة والفلاحة الغذائية، بقيمة تقدر بـ 15,8 مليون دولار، نسبة مقدرة بـ 31,75% من مجموع الصادرات (خارج المحروقات) باتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، خلال السداسي الأول 2009. وتجدر الإشارة إلى تسجيل هذا القطاع قيمة تقدر بـ 17,58 مليون دولار، خلال السداسي الأول 2008.

جدول (7) صادرات مجموعة المنتجات الفلاحية والفلاحية الغذائية

	الحصة من المجموع الفلاحي والفلاحي الغذائي %	القيمة (السداسي الأول) مليون د/ أمريكي		الدول المستلمة
		2008	2009	
كما بطاطا ترفاس	74,4	1	12	الكويت 37,5% سورية 32,0% قطر 12,8%
ياغورت زبادي	6,7	0,6	1	ليبيا 100,0%
بصل وعسقلان	6,0	2,6	1	تونس 100,0%
كسكس وعجائن غذائية	5,5	0,9	0,9	موريتانيا 75,0% تونس ليبيا

المصدر: وزارة التجارة، تاريخ الموضوع: 20-09-2012،
http://www.mincommerce.gov.dz

إضافة لذلك، تتميز بعض المواد الغذائية الأخرى المنتجة بالجزائر، بالقدرة على التصدير مثل المياه المعدنية لم تسجل إلى حد الساعة أية عملية تصدير للمياه المعدنية اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر.

الواردات الجزائرية الفلاحية من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر:

في الأول من جانفي من عام 2009، وبعد دخول الاتفاقية الخاصة بالمنتجات المستفيدة من التخفيضات الجمركية التفضيلية للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر حيز التنفيذ، قدر حجم المبادلات خارج قطاع المحروقات بين دول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر والجزائر بـ 742,7 مليون دولار 693 مليون دولار فيما يخص الواردات، و49,76 مليون دولار فيما يخص الصادرات) مقابل 675,8 مليون دولار خلال السداسي الأول 2008 قيمة 540,61 مليون دولار من الواردات و135 مليون دولار من الصادرات، ونتج عن ذلك ارتفاع الواردات بنسبة 28,2%، في حين أن الصادرات خارج المحروقات انخفضت بنسبة 63%.

وقد سجّلت الواردات الجزائرية من دول المنطقة خلال السداسي الأول 2009 قيمة تقدر بـ 693 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 3,5% من مجموع الواردات الجزائرية 19704 مليون دولار، مقابل 3% من مجموع الواردات الجزائرية لسنة 2008 قيمة 17664 مليون دولار.

- **المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة:**

خلال السداسي الأول لسنة 2009، قدرت قيمة المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة 69 مليون دولار، والتي تمثل نسبة 10,2% من مجموع الواردات من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، مقابل 37 مليون دولار خلال نفس الفترة سنة 2008، أي ما يعادل ارتفاعا بـ 86,5%، وهذا يوضحه الجدول التالي في هيكلة الواردات.

جدول(8): بنية الواردات الجزائرية من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر

القيمة: مليون دولار

	القيمة (السداسي الأول)		الموردون الرئيسيون
	2008	2009	
سكر	-	11,6	مصر (79%)، الامارات (12%)
حساء ومرق ومحضراتها	0,26	10,0	مصر (82%)، المغرب (7,4%)، تونس (4%)
حبوب جافة	0,4	7,5	مصر (100%)
الفول المجفف	0,003	6,5	مصر (5,75%)
الحمص		0,8	المغرب (94%)، مصر (88%)، لبنان (12%)
العدس		0,2	
مستخرج الملت			الأردن (93%)
مركز الطماطم			مصر (62%)، سورية (20%)، تونس (13,75%)
سكاكر			تونس (64,5%)، سورية (11%)، المغرب (10%)
تحضيرات المستخلصات	1,2	3	المغرب (98%)
زيوت ودهون نباتية		3	تونس (100%)
زيت الصويا		1,4	
مرغرين		0,4	المغرب (23%)، تونس (٧٦،٧%) سورية (36,7%)،
زيت الزيتون		0,2	مصر (37%)، تونس (24%)
بسكويت	4,3	2,3	تونس (61,7%)، سورية (13%)، عمان (10%)
توابل	1,1	2,3	تونس (44%)، مصر (38,75%)، سورية (15%)
عصائر	0,8	1,8	مصر (57,6%)، السعودية (24%)، الامارات (12,5%)
شكلاطة	0,5	1,5	مصر (47%)، تونس (36,6%)، الامارات (10%)

المصدر: المرجع السابق لـ وزارة التجارة، http://www.mincommerce.gov.dz

بالنسبة للوارداتِ المذكـــورة فى الجدول، تجدر الاشارة إلـــى أنّ كـــل المنتجات ماعـــدا البســـكويت سجلت ارتفاعا مع ســـيطرة كـــل من مصر، بواسطة السكر، حساء ومرق ومحضراتها، الحبوب الجافة، مركـز الطماطم، والعصائر. أمـا تونس، فبواسـطة الزيوت والدهون النباتية، وبخصوص المنتجات الفلاحيـة الطازجة، تسجل الواردات ارتفاع يقدر بـ 3 مليون دولار فى 2009.

- **<u>منتجات الصيد البحرى</u>:**

حققت الواردات من منتجات الصيد البحري من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، خلال السداسي الأول 2009، وبالخصوص المغرب 72,6% وتونس 26,4% ثلاثة أضعاف قيمتها مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2008، وذلك بما يقارب 4 مليون دولار، مقابل 1 مليون دولار.

أما المواد الأساسية المستوردة خلال السداسي الأول من سنة 2009، تتمثل فيما يلي:

- الأسماك المجمدة: 53,5% من مجموع مواد الصيد البحري، قدرت الواردات من الأسماك المجمدة 2 مليون دولار (السداسي الأول 2009) مقابل 0,5 مليون (السداسي الأول 2008)، والمستوردة أساسا من المغرب بنسبة 98%.
- السردين: 39,7% من مجموع مواد الصيد البحري، ارتفعت الواردات من معلبات السردين الى 1,5 مليون دولار (السداسي الأول 2009) مقابل 0,4 مليون دولار (السداسي الأول 2008)، والمستوردة أساسا من تونس بنسبة تقدر بـ 61,6% ومن المغرب بنسبة 38,4%.
- والتونة: 5,4% من مجموع مواد الصيد البحري، إذ سجلت الواردات من التونة ارتفعا فعليا، حيث قفزت من 30000 دولار الى207000 دولار سنة 2009، والمستوردة من المغرب 77,5% و22,5% تونس.

خاتمة:

لتجارة المنتجات الفلاحية أهمية بالغة حيث من خلالها يمكن للدول استيراد ما تعجز عن إنتاجه بمقوماتها المورديـة وقدراتها الإنتاجية بتكلفة مناسبة، كما يمكن لها تصدير ما يفيض من إنتاجها عن احتياجاتها، وما تتمتع في إنتاجه بمزايا تنافسية على غيرها من الدول الأخرى. إلا أن عجز الجزائر عن توفير السلع الفلاحية خاصة الغذائية التي تتسبب في استمرار الفجوة الغذائية، وتسببت الظرف والمناخ المحيط التي تتم فيها المعاملات التجارية الدولية في إحداث ظاهرة ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية التي أثرت على العالم بأسره بشكل سيئ في اغلب الأحيان، وطالت هذه الظاهرة الجزائر رغم محاولاتها الاندماج في الاقتصاد العلمي بدخولها في مفاوضات متكررة للظفر بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الدولية، وعقدها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واخيرا تنفيذ ممارساتها داخل منطقة التجارة العربية الحرة. إلا أنها لم تستفد كثيرا كما كان متوقعا، وضلت الأوضاع تختزل في بقاء الجزائر مستوردة للغذاء، حيث شهدت تجارتها من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية ارتفاعا مستمرا في ظل الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي. فقد تأثرت إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية في الجزائر والدول العربية بما شاهدته تجارة السلع الزراعية العالمية في السنوات الأخيرة من تقلبات نتيجة لاستمرار تقلبات وارتفاع أسعار الغذاء الرئيسية في الأسواق العالمية. وقد ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة 15% في الفترة ما بين أكتوبر 2010 وجانفي 2011 وفقا لمؤشر البنك العالمي لأسعار الغذاء.

تمثل التجارة البينية للدول العربية للمنتجات الفلاحية –خصوصا السلع الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع– نسبة ضعيفة مقارنة مع تجارة هذه الدول (منفردة أو مجتمعة) مع العالم الخارجي عنها، ويفسر ذلك بأنها تعاني ضعفا في الطاقة الإنتاجية الناجم عن الاختلالات الهيكلية لاقتصادياتها، ومعاناة الجزائر كغيرها من الدول النامية من تبعية غذائية تقلل من فرص التغلب على مختلف التحديات التي تواجهها، وترتب عن ذلك ازداد القلق بشان أزمة الغذاء مما حفز المنظمات التي تعتبر الجزائر عضوا فيها على عقد الندوات والمؤتمرات والتباحث لإيجاد مخرج من هذا المأزق فكانت توصي بتنشط التجارة الزراعية كمحرك للتنمية في الدول العربية من خلال زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق العربية والتعدي للأسواق العالمية وتنويع الصادرات الزراعية العربية بما يتفق مع الفرص في الأسواق العالمية، تشجيع القطاع الخاص العربي على إقامة مشروعات مشتركة في مجالات التسويق والتصنيع الزراعي، إزالة كافة المعوقات أمام انسياب التجارة الزراعية العربية، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تطوير الخدمات المساندة للتجارة الخارجية الزراعية العربية بما فيها نظم المعلومات التجارية، والتمويل والنقل والتخزين والمنافذ الجمركية لتسهيل التجارة، تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص والاستثمارات الخاصة، المحلية والأجنبية على حد سواء، في تطوير البنية التحتية والزراعة والأمن الغذائي، وخدمات الدعم تنسيق السياسات التجارية العربية وزيادة التمويل الداخلي المحلي للزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي.

الهوامش والمراجع:

---

1 غربى فوزية، «الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائى: حالة الجزائر»، ط. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 224.

2 PADILLA C. René Padilla, «L'impact de la mondialisation sur les pauvres», article: 17-05-2012,
http://www.defimichee.fr/spip2.1/spip.php?article56

3 Article, «Les avantages et les conséquences la mondialisation», article: 31/03/2007,
http://www.economiesolidaire.com/2007/03/31/la-mondialisation-et-l%E2%80%99economie-de-la-cohesion-sociale/

4 تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة، «حالة أسواق السلع الزراعية»، 2009،
http://www.aoad.org/publications.html

5 الأمانـــة العامة لمنظمـــة المؤتمر الإسلامى، المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة المؤتمر الإسلامى حول «الأمن الغذائى والتنمية الزراعية»، الخرطوم، أكتوبر 2010،
http://www.sesric.org/event-detail-ar.php?id=495

6 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي، 2010، ص 020.

7 غربى فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة فى العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 19.

8 Conseil National Economique et Social (C.N.E.S.), Commission Perspectives de Développement Economique et Social, Rapport sur Problématique de Développement Agricole: Eléments pour un débat national, 14ème Session Plénière, novembre 1999, p. 9.

9 أعمر سعيد شعبان، القطاع الفلاحى فى الجزائر: واقع و آفاق (دراسة تطبيقية بولاية الجلفة)، رسالة ماجستير فى العلوم الاقتصادية، (فرع تخطيط)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 34.

10 TOUATI S., «Comment profiter de l'expérience internationale? l'entreprise algérienne face au défi de la mondialisation», Le magazine promotionnel de l'Algérie, n° 53, août 2012.

11 عاطف سليمان، «الثروة النفطية ودورها العربى (الدروس السياسية والاقتصادية للنفط العربى)»، ط. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 2009، ص 218.

12 سالم توفيق النجفى، «إشكالية الزراعة العربية: رؤية اقتصادية معاصرة»، ط. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 104.